اقتصاد

إضراب تحذيري لموظفي مصرف لبنان

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

أعلنت نقابة موظفي مصرف لبنان المركزي عن إضراب تحذيري، اليوم الثلاثاء وليوم واحد، وذلك اعتراضاً على الإجراءات التي تتخذها القاضية غادة عون بحق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ونوابه السابقين وكبار الموظفين والمديرين، والتي يضعونها في خانة التعسفية وغير القانونية ذات الأبعاد والأهداف السياسية، وفق تعبير مصدر مصرفي لـ«العربي الجديد». وعقدت نقابة موظفي مصرف لبنان، أمس الاثنين، جمعية عمومية لـ«التشاور واتخاذ القرار المناسب بخصوص الملاحقات القضائية والادعاءات التي تتعرض لها مؤسسة مصرف لبنان وموظفوها»، وفق ما جاء في بيان صادر عنها.

وأشارت إلى أنّه «بناءً على التداول والتشاور، وحرصاً على المصلحة العامة، ولتأمين الرواتب والأجور للقطاع العام في آخر الشهر، قررت الجمعية العمومية وبالإجماع إعلان إضراب تحذيري وإقفال ليوم واحد نهار الثلاثاء، ودعوة الموظفين لتنفيذ وقفة احتجاجية عند الساعة الـ11 صباحاً في باحة المركز الرئيسي في بيروت، من أجل مناشدة المعنيين معالجة الوضع الظالم الذي يتعرض له مصرف لبنان وتجنباً للتصعيد في المرحلة المقبلة». وقال البيان إنّ «الجمعية العمومية فوّضت مجلس النقابة اتخاذ الخطوات اللازمة ومتابعة المسار القضائي مع الجهات المختصة».

وقال مصدر مصرفي في النقابة، لـ«العربي الجديد»، إنّ «القرار تحذيري وقد تتبعه خطوات تصعيدية ستكون لديها تداعيات كبيرة على البلاد نحن حتماً لا نحبّذها، لكنّنا مرغمون على ذلك بسبب الإجراءات القضائية سياسية الهوى الظالمة بحقنا والتي لن نسكت عنها، ونطالب الحكومة ورئيسها ووزير العدل ومجلس القضاء الأعلى وجميع المعنيين بالتحرّك للجمها». وأشار إلى أنّ «تصرّفات النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضية غادة عون ليست مقبولة، فهي تتذرع بتطبيق القانون بينما تتمرّد على الدعاوى المقامة ضدّها». وادعت القاضية عون، الخميس الماضي، على حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وكلّ من يظهره التحقيق بجرائم الإثراء غير المشروع وتبييض الأموال والتزوير واستعمال المزور والاحتيال وصرف النفوذ.

في السياق، قال كبير الاقتصاديين في مجموعة بنك بيبلوس نسيب غبريل، لـ«العربي الجديد»، إنّ قرار الإضراب يؤثر حتماً على جميع العمليات المصرفية النقدية، منها وقف عمليات المنصة العائدة لمصرف لبنان، وتالياً بيع الدولار عبرها، وتعليق التحويلات الداخلية والخارجية، وتوقف مقاصة الشيكات وغيرها من الإجراءات، بيد أنها لن تكون ذات تأثيرات كبيرة خصوصاً لناحية رواتب الموظفين باعتبار أنّ الإضراب هو ليوم واحدٍ فقط.

وتتجه الأنظار إلى سعر صرف الدولار في السوق السوداء الذي سجل أمس ارتفاعاً تجاوز عتبة ثلاثين ألف ليرة لبنانية، وذلك بالتزامن مع عقد الجمعية العمومية وخروج تسريبات تؤكد الاتجاه صوب الإضراب التحذيري، خصوصاً أنّه في كلّ مرة تتوقف منصة صيرفة عن العمل، بغض النظر عن الأسباب، يسارع سعر صرف الدولار إلى التحليق في السوق السوداء. وفي سياق أزمة رواتب العاملين في القطاع العام، عرض رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، أمس، مع وزير المال يوسف خليل، الموضوع، وتم الاتفاق على اتخاذ الإجراءات المناسبة لدفع الرواتب في موعدها.

الإكوادور تخفض أسعار المحروقات

أعلن رئيس الإكوادور غييرمو لاسو، المهدّد بالإقالة من قبل البرلمان خفض أسعار المحروقات أملاً في وضع حد لتظاهرات السكان الأصليين احتجاجاً على غلاء المعيشة التي دخلت أمس، أسبوعها الثالث وتهدد الإنتاج النفطي في البلاد. علق النواب في الإكوادور مجدداً مساء الأحد نقاشاتهم بعد مباحثات عبر الفيديو لسبع ساعات، والتي بدأت السبت حول إقالة محتملة للرئيس. وسيستأنفون نقاشاتهم اليوم الثلاثاء. وقال لاسو، مساء الأحد، وهو مصرفي سابق تولى السلطة في مايو/أيار 2021 في كلمة: «لقد قررت خفض سعر البنزين بمقدار 10 سنتات (من الدولارات) للغالون (3,78 لترات) وسعر الديزل أيضاً بمقدار 10 سنتات للغالون».

مؤسسة النفط الليبية تدرس إعلان القوة القاهرة بخليج سرت

طرابلس ـ **أسامة علي**

قال رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا مصطفى صنع الله، أمس الإثنين، إن «المؤسسة تدرس إعلان حالة القوة القاهرة خلال الـ72 الساعة القادمة ما لم يتم استئناف الإنتاج والشحن بالموانئ النفطية في خليج سرت». وفي بيان نشره مكتب المؤسسة الإعلامي، أمس «دعا صنع الله جميع الأطراف إلى الحكمة وتغليب مصلحة البلاد والسماح بتدفق النفط وعدم الانجرار وراء دعوات التصعيد» مطالباً الجميع بالتمسك بسيادة ليبيا. وقال صنع الله: «نحن أمام واقع يتكرر، هناك إغلاقات في منطقة خليج سرت، وهناك من يحاول شيطنة قطاع النفط في العاصمة طرابلس، ولكننا لن نقف مكتوفي الأيدي، بل سنتصدى لها وفق الأطر القانونية».

وأردف أنّ «الحكومة مسؤولة عن سيادة مؤسساتها ويجب عدم التسامح مع أي فرد أو وزير أو أيّاً كان في تسييس قطاع النفط لاستخدامه كورقة في أيّ مفاوضات أو مساومات أو تسويات، ولا بد من الامتثال المطلق للقانون والشرعية الدولية، ولا نقبل أن يمتثل أي منهما في أحد الجوانب، بينما يغض الطرف عن جانب آخر». ووصف صنع الله الوضع الحالي في البلاد بالخطير، مؤكداً أنّ «استمرار تشغيل المرافق الحيوية من محطات كهرباء وتحلية مياه الشرب والمصانع الاستراتيجية - بانتظام - مرتبط باستمرار إنتاج النفط». يذكر أنّ مجموعة من أهالي شرق وجنوب البلاد قام أفرادها في إبريل/نيسان الماضي بإغلاق حقول وموانئ نفطية، مطالبين بتسليم حكومة الوحدة الوطنية السلطة للحكومة الجديدة، واتباع سياسة أفضل في توزيع الإيرادات النفطية على الأقاليم الثلاثة والمدن والمناطق، وهي السياسة التي أدت لخسارة أكثر من نصف الإنتاج الليبي من النفط. وتعاني ليبيا منذ عام 2011 أزمة في إنتاج ما يكفي من الكهرباء. وتلجأ شركة الكهرباء إلى سياسة تخفيف أحمال الطاقة، وذلك بقطع التيار عن المدن والقرى لساعات تصل لنصف يوم في أوقات الذروتين: الصيفية والشتوية.

وازدادت خلال الأسبوع الحالي ساعات طرح الأحمال، وفاقت نصف يوم في عدة مدن، أبرزها العاصمة طرابلس. وأرجعت حكومة الوحدة الوطنية سبب الارتفاع الحاد في ساعات فصل التيار إلى إغلاق الحقول.

أخبار

اتحاد الشغل التونسي يدعو لإضراب وطني

دعا الاتحاد العام التونسي للشغل أمس الإثنين، إلى إضراب جديد على مستوى البلاد في القطاع العام بما في ذلك الشركات الحكومية احتجاجا على السياسات الاقتصادية للحكومة. وقال رئيس الاتحاد، الذي يتمتع بنفوذ قوي،

نور الدين الطبوبي، للصحافيين إن موعد الإضراب سيعلن في وقت لاحق. وأصاب الإضراب الوطني الذي نظمه الاتحاد في 16 يونيو/ حزيران مظاهر الحياة في البلاد بالشلل. ويرفض اتحاد الشغل خططا إصلاحية للسلطة التونسية تحت ضغوط صندوق النقد الدولي، والتي قد تؤدي إلى المساس بالأجور وتسريح موظفين لتخفيف حدة الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها البلاد.

فرنسا تريد عودة إيران وفنزويلا لسوق النفط

قال مسؤول في الرئاسة الفرنسية لرويترز أمس، إن فرنسا تريد عودة إيران وفنزويلا، اللتين ترزحان تحت وطأة عقوبات دولية، إلى أسواق النفط للتخفيف من نقص إمدادات الطاقة من روسيا الذي تسبب في رفع الأسعار. وتريد فرنسا كذلك أن تكون أي آلية مخطط لها لوضع حد أقصى لأسعار النفط واسعة النطاق قدر الإمكان ولا تقتصر على الإنتاج الروسي. وقال المسؤول الفرنسي إن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أبلغ زعماء مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى صباح أمس بأن الظروف غير مواتية للتفاوض مع روسيا وأنه يريد أن يكون في وضع قوي قبل بدء أي مفاوضات.

قيمة عملة كوريا الجنوبية ترتفع

ارتفعت أمس، قيمة العملة الكورية الجنوبية بأكبر قدر مقابل الدولار في حوالي شهر واحد، حيث خففت التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد يبطئ تشديده سياسته النقدية من مخاوف الركود الاقتصادي العالمي. وحسب وكالة أنباء كوريا الجنوبية (يونهاب)، أغلقت العملة المحلية عند 1,286,50 وون مقابل الدولار، بارتفاع 11,70 وون عن الجلسة السابقة. وهي أعلى زيادة يومية منذ 30 مايو، عندما ارتفع 17,60 وون مقابل الدولار. تصاعدت تقلبات الأسواق المالية مؤخرًا بسبب مخاوف من رفع البنك المركزي الأميركي لأسعار الفائدة بشكل كبير وما قد ينتج عن ذلك من ركود. وانخفضت قيمة الوون الخميس إلى أقل من 1,300 وون مقابل الدولار للمرة الأولى منذ ما يقرب من 13 عامًا. لكن العملة الكورية ارتفعت للجلسة الثانية على التوالي أمس، حيث انتعشت الرغبة في الأصول ذات المخاطر العالية مع تلاشي المخاوف بشأن الركود، بحسب محللين.

مال وناس

الاحتكار والفوضى يفترسان أسواق السودان

تمكنت فئة قليلة من التجار والنافذين من السيطرة على مفاصل العمل التجاري، وتفشت الممارسات الاحتكارية في السلع الرئيسية مثل السكر ومواد البناء، ونسبة لا يستهان بها من قطاعات الاستيراد والتصدير. الاقتصادي السوداني بابكر إسماعيل يقول، لـ«العربي الجديد»، إنّه «رغم تحجج الكثيرين بأنّ الحملات الرقابية تحتاج لتكاليف باهظة من وسائل نقل وكادر بشري مؤهل، لتتمكن الوزارة من تغطية مئات الأسواق والآف المتاجر التي تتوزع على مختلف المناطق، فإنّ المسؤولية لا تعفي القائمين على الأمر ما داموا ارتضوا ذلك التكليف، وإلا فليغادر من لا يستطيع تحمل تلك الأمانة والمسؤولية غير مأسوف عليه».

وأضاف إسماعيل أنّ حسم هذه الفوضى رهين بتكثيف الرقابة على الأسواق وإلزام المحال التجارية بوضع ديباجة على السلع تحدد السعر، والتوسع في إنشاء مراكز البيع المخفض وتنشيط التعاونيات في الأحياء ومواقع العمل لتوفير السلع الاستهلاكية للمواطنين بسعر التكلفة،

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

تزايدت فوضى الأسواق وسط غياب الجهات المختصة عن متابعة وضبط الأسعار، فيما يعزو مراقبون السبب إلى انتهاج سياسة تحرير الأسعار وخروج الدولة كلياً من السوق. وتتباين أسعار السلع في الأسواق من محل تجاري إلى آخر في نفس السوق من دون أسباب مقنعة، ما أثار سخط المستهلكين الذين وجهوا اتهامات للجهات المسؤولة بعدم القيام بواجباتها الرقابية.

بدوره، دعا رئيس الجهاز القومي لحماية المستهلك نصر الدين شلقامي، في تصريحات مؤخراً، إلى محاربة فوضى الأسعار في الأسواق، وعزا الانفلات إلى إلغاء قانون تحديد أسعار السلع، الذي قُلصت بموجبه صلاحيات وزارة التجارة. وطالب شلقامي بوجود بورصة للسلع تحت إشراف التجارة، وأن تعمل على محاربة سماسرة السوق. وقال: «جهاز حماية المستهلك ليس بيده شيء يقدمه لمواجهة فوضى الأسواق».

سيطرة النافذين

يقول مختصون إنّ انتهاج الحكومة، في السنوات الماضية، سياسة التحرير الاقتصادي أدى إلى تمكين فئة قليلة من التجار والنافذين من السيطرة على مفاصل العمل التجاري، وتفشت الممارسات الاحتكارية في السلع الرئيسية مثل السكر ومواد البناء، ونسبة لا يستهان بها من قطاعات الاستيراد والتصدير. الاقتصادي السوداني بابكر إسماعيل يقول، لـ«العربي الجديد»، إنّه «رغم تحجج الكثيرين بأنّ الحملات الرقابية تحتاج لتكاليف باهظة من وسائل نقل وكادر بشري مؤهل، لتتمكن الوزارة من تغطية مئات الأسواق والآف المتاجر التي تتوزع على مختلف المناطق، فإنّ المسؤولية لا تعفي القائمين على الأمر ما داموا ارتضوا ذلك التكليف، وإلا فليغادر من لا يستطيع تحمل تلك الأمانة والمسؤولية غير مأسوف عليه».

وأضاف إسماعيل أنّ حسم هذه الفوضى رهين بتكثيف الرقابة على الأسواق وإلزام المحال التجارية بوضع ديباجة على السلع تحدد السعر، والتوسع في إنشاء مراكز البيع المخفض وتنشيط التعاونيات في الأحياء ومواقع العمل لتوفير السلع الاستهلاكية للمواطنين بسعر التكلفة، مع تكفل الحكومة بمصروفات النقل والتكاليف التشغيلية لهذه المواقع، وإعفائها من الرسوم والجبايات لضمان وصول السلع للمستهلكين بأقل الأسعار.

فوضى الأسعار

وكشفت أحدث إحصائية رسمية حول التضخم استمرار تحليق الأسعار إلى مستويات قياسية. وتباطأ نمو التضخم السنوي في السودان إلى 192 بالمئة خلال مايو/أيار الماضي، نزولاً من 220,71 بالمئة خلال إبريل/ نيسان السابق له، حسب الجهاز المركزي للإحصاء (حكومي). إلا أنّ نسب التضخم في البلاد لا تزال عند مستويات هي الأعلى على مستوى العالم، بسبب مشاكل مركبة، مرتبطة بتراجع سعر الجنيه السوداني، الذي تهاوى إلى متوسط 570 جنيهاً من 375 جنيهاً عند تعويم العملة في مارس/آذار 2022.

كما تشهد البلاد تذبذب وفرة النقد الأجنبي، ما يرفع كلفة الاستيراد وتحميل المستهلك النهائي فروقات أسعار الصرف، عدا عن ارتفاع الأسعار عالمياً، خصوصاً الوقود والغذاء.

من جانبه، يرى الخبير الاقتصادي محمود الزين، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أنّ فوضى الأسعار تفاقمت بعد الزيادة العشوائية للأجور التي حدثت عام 2020. ويطالب باتخاذ خطوات أخرى مصاحبة لتخفيف الأثر السلبي المتمثل في تآكل قيمة الدخل، بل انعدامه وسط بعض الفئات، بعد توقف الدعم النقدي بسبب الإجراءات التي حدثت في شهر أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي. وأضاف أنّ الحكومة مدعوة للقيام بدور فاعل في مراقبة وضبط الأسواق، وحسم الفوضى في التلاعب بالتسعيرة وتخزين السلع واحتكارها، لأن القضاء على ظاهرة الوسطاء سيؤدي لنتائج حاسمة في استقرار الأسعار. تابع الزين: «الضرورة تدعو الدولة إلى التدخل لوقف الممارسات السلبية التي تضر بالاقتصاد القومي، ومنها فرض تجار السلع أسعاراً وفق أمزجتهم وانتشار ممارسات المضاربات وتجارة العملات، لكنّ معالجة هذه الاختلالات يستحسن أن تجرى وفق عوامل اقتصادية وليس قهراً».

ولفت الزين إلى أنّ الخطأ الذي وقعت فيه الحكومة سابقاً، ولم تجر أيّ معالجات له، هو «سياسة التحرير الاقتصادي» وترك الأمر للقطاع الخاص، الذي فشل في توفير نقد أجنبي للبلاد وعجز عن إحلال الواردات وزيادة الصادرات، فضلاً عن أن الاستثمارات الأجنبية لم تعد على البلاد بالفائدة المرجوة.

وأمام الحكومة إجراء سياسات سريعة وعاجلة للسيطرة على الوضع الحالي، عبر وقف الاستيراد وتقليل استخدامات الدولار مع تأمين البنوك جزئياً بنسبة 52 بالمائة حسب الخبير الاقتصادي، الذي قال إنّ «الحكومة فشلت في إدارة دفة الاقتصاد، والمطلوب هو ترك إدارة الاقتصاد إلى من يعنيهم الأمر».

> وزارة التجارة والتموين نظمت حملة قومية لمراقبة الأسعار

تعدد الوسطاء

قال مسؤول في وزارة التجارة، لـ«العربي الجديد»، إن تعدد الوسطاء وارتباك شبكات التوزيع من أهم أسباب الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية في البلاد. وأكد وجود صعوبات لوجستية تعوق تدفق السلع بالشكل المطلوب، من بينها انقطاعات الكهرباء ومشكلات النقل والتوزيع.

ويتحمل المواطنون والمنتجون في السودان كلفة باهظة جراء انقطاع الكهرباء لساعات طويلة يومياً، إذ تضطر كيانات صناعية وتجارية كثيرة إلى اللجوء إلى المولدات لتوفير التيار، بينما تتزايد أعباء المواطنين مع تغير أنماط الاستهلاك في غياب الكهرباء. وأكدت وزارة الطاقة في بيانات سابقة أنّ 60% من السودانيين أضحوا خارج نطاق الشبكة القومية للكهرباء، وربما تزداد النسبة لتصل إلى 80%، لتلقي بالمسؤولية في ذلك على وزارة المالية التي لم توفر المال اللازم لإمداد المحطات بالوقود وصيانتها. من جانبه، أبدى المسؤول بوزارة التجارة، رفض ذكر اسمه، أمله في نجاح البرامج التي تعول عليها الدولة لتخفيف أعباء المعيشة، من بينها برنامج «سلعتي» الذي يركز على توصيل عدد من السلع الأساسية من المنتج إلى المستهلك مباشرة من دون المرور بسلاسل الوسطاء الكثيرة، التي تتسبب في ارتفاع الأسعار وإرباك التجار، بالإضافة إلى أسواق البيع المخفض التي بدأتها الحكومة مع عدد من المنتجين في البلاد.

حملات رقابية غير كافية

سبق أن نظمت وزارة التجارة والتموين حملة قومية للرقابة على الأسواق بعدد 21 مفتشاً، بهدف فرض هيبة الدولة التي تتخذ كافة الوسائل لتحسين معاش الناس ومحاربة ظاهرة زيادة الأسعار.

الحملة كان هدفها ضبط أسعار السلع الاستهلاكية بوضع ديباجات على السلعة ومراجعة صلاحيتها، فضلاً عن السلع المهربة المعروضة للبيع في الأسواق والشوارع الرئيسية والأحياء، ومحاربة جشع التجار، بجانب توعية المواطن بحقه ليلجأ إلى الدولة متى شعر بأنّ هناك ممارسة غير مضبوطة بالسوق وتقديم شكوى للتحقيق فيها.

وفي المقابل، يرى مراقبون أنّ الحملة لم تستطع إلزام التجار بأسعار محددة في ظل اقتصاد فوضوي غير منظم، إذ لا قاعدة بيانات حول أسعار السلع، كما أن تعدد أسعار الصرف يجعل من الصعب تحديد هامش ربح للتجار. وقالوا إنّ معالجة المشكلة تتطلب سياسات واضحة وثابته من دون أن تؤثر على تكلفة النقل أو التخزين أو الرسوم التي تفرض على التجار والمستوردين.

وتعاني أسواق الخرطوم من ركود واسع وسط تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، فحتى ما يسميه التجار بـ«الانتعاش الموسمي» بات أقل بكثير من السابق، لأسباب عديدة، منها فقدان العملة قيمتها باستمرار. وحسب تجّار لـ«العربي الجديد»، فإنّ أغلب المحال التجارية تعاني من قلة الإقبال، مع تباين في الأسعار، إذ شهد عدد من السلع زيادات جديدة، مثل اللحوم الحمراء والبيضاء ومنتجات الدواجن، والزيوت، والخضراوات.

تضخم الأسعار وصل إلى مستويات قياسية (محمود حجاج/الأناضول)

مطالب بزيادة الرواتب

طالب رئيس منظمة متقاعدي الخدمة المدنية بغرب كردفان، التوم محمد ابو القاسم، حكومة الولاية والمركز بالالتفات لقضاياهم وفي مقدمتها الرواتب الشهرية التي اصبحت لا تفي بالحاجة اليومية. وقال في تصريح لوكالة الأنباء السودانية (سونا)، امس، ان المكتب التنفيذي للمنظمة فشل في مقابلة الوالي السابق والحالي رغم حضورهم المستمر لامانة الحكومة، معربا عن امله في ان تلتفت حكومة الولاية لمعاناة المتقاعدين والظروف القاسية التي يعيشونها نظرا لضعف الاستحقاق الشهري.

بروفايل

بات عصر رجل الاعمال الجزائري يسعد ريراب الذي استمر ثلاثة عقود، على مشارف الانتهاء بعد ان تقدم فيه «محتكر» إنتاج السكر والزيت، المشهدين الاقتصادي والسياسي، على السواء، لتبدأ مرحلة جديدة للوريث ماليك ريراب

ماليك ريراب

الجزائر ـ **حمزة كحال**

فاجأ رجل الأعمال الجزائري، يسعد ريراب، صاحب ثاني أكبر ثروة في الشرق الأوسط، حسب تصنيف «فوربس» لسنة 2022، الرأي العام في البلاد بإعلانه عن تنحيه من على رأس مجلس إدارة أكبر مجمع صناعي في القارة الأفريقية «سيفيتال»، نهاية شهر يونيو/ حزيران الحالي عن عمر يناهز 78 عاماً، وتحويل قيادة المجمع إلى ابنه «ماليك». وبذلك ينتهي عصر استمر ثلاثة عقود، تقدم فيه «محتكر» إنتاج السكر والزيت في الجزائر، بخصوماته المتقاتلة مع نظام الرئيس السابق، الراحل عبد العزيز بوتفليقة، وتبدأ مرحلة جديدة يُنتظر أن يُقلص فيها الوريث ماليك ريراب المسافة مع النظام السياسي الحالي ويسابق عقارب الزمن من أجل إعادة هيكلة المجمع الاقتصادي الذي يقدر حجمه بأكثر من 5 مليارات دولار. ويأتي ذلك وسط متغيرات سياسية واقتصادية ضخمة في البلاد، خلال الفترة الأخيرة.

المالك الجديد

يعد ماليك صاحب 47 ربيعاً، أحد أبناء رجل الأعمال يسعد ريراب الخمسة (عمر، ماليك، سليم، ياسين، ليندة). وحسب المعلومات التي حصل عليها «العربي الجديد»، فإن ماليك يحوز 12,5 بالمائة من رأسمال مجمع «سيفيتال» الذي يضم 26 فرعاً، موزعة بين صناعة زيوت المائدة والسكر والعصائر والعجائن، والنقل والمساحات التجارية وصناعة الأجهزة الإلكترونية المنزلية، والزجاج والألمنيوم، بأكثر من 13 ألف عامل. تلقى ماليك ريراب جل تعليمه مثل إخوته في فرنسا، حتى التخرج من معهد "جامعة لندن" فرع "باريس" تخصص مالية وتسيير، وبعد تخرجه اشتغل، في شركة «XEROX» في المغرب، ثم عمل مسؤولاً تجارياً في مكتب «Loys & M» في فرنسا، قبل أن يدخل المجمع الذي أنشأه والده «يسعد ريراب» سنة 1999، كمدير عام مساعد مكلف بمراقبة الأنشطة التجارية إلى غاية 2004، حيث عين مدير عام مساعدا مكلفا بالإنتاج. في سنة 2014 قرر رجل الأعمال أو «إمبراطور الزيت والسكر» كما يلقبه الجزائريون، يسعد ريراب، ترقية ماليك لمنصب مدير عام لمجمع «سيفيتال» نظير النجاح الذي سجله المجمع في الأسواق الجزائرية باستحواذه 90 بالمائة من سوق السكر و70 بالمائة من سوق زيوت المائدة في البلاد، بالإضافة إلى اقتحام المجمع مجال بيع السيارات بعدما أصبح الممثل الحصري لعلامة «كيا» الكورية الجنوبية، إلى غاية 2017. ليعود ماليك إلى الواجهة شهر أبريل/نيسان 2019، بعد سجن والده وشقيقه الأكبر «عمر»، بتهم تتعلق بالتهرب الضريبي والجمركي، حيث عينه والده رئيس مدير عام بالنيابة للمجمع إلى غاية خروجه من السجن مطلع 2020.

المصالحة مع النظام

حسب مصادر من محيط العائلة، رفضت ذكر اسمها، لـ«العربي الجديد»، فإن ماليك تنتظره مهمتان، الأولى هي تقريب المسافة بين عائلة ريراب والنظام السياسي، فعكس ما كانت تتوقعه العائلة، فإن مشاكلها مع النظام السياسي والمؤسسة العسكرية في الجزائر لم تنته بسقوط نظام «عبد العزيز بوتفليقة» بعد الحراك الشعبي سنة 2019، بل امتدت المشاكل إلى يومنا هذا، بدليل تضاعف عدد المشاريع المجمدة والمعطلة لمجمع «سيفيتال» في عهد الرئيس الحالي عبد المجيد تبون. كما منعت الحكومة المجمع من تصدير المواد المدعمة أي الزيت والسكر مطلع السنة الحالية، وهو ما دفع بالابن ماليك للتوسط بين أبيه والنظام، وكان غلق جريدة «ليبرتي» الناطقة بالفرنسة المحسوبة على المعارضة المملوكة لمجمع «سيفيتال»، قبل 3 أشهر، مؤشرا على تغير موازين القوى داخل عائلة ريراب، لصالح الأبناء، الذين اقتنعوا بسعد بالتنحي من تسيير المجمع بعد 30 سنة من إنشائه، فيما تبقى المهمة الثانية لماليك هي إعادة هيكلة المجمع الذي تقدر قيمته السوقية بـ 5,2 مليارات دولار سنة 2022 حسب مجلة «فوربس».

أخبار

كوريا الجنوبية ترفع أسعار الكهرباء

قالت كوريا الجنوبية أمس الإثنين، إنها سترفع أسعار الكهرباء للربع الثالث وأسعار الغاز الطبيعي للاستخدام المدني ابتداء من الشهر المقبل، وسط تصاعد الضغوط التضخمية الناجم عن ارتفاع تكاليف الطاقة العالمية.

وحسب وكالة أنباء كوريا الجنوبية (يونهاب)، قالت شركة كوريا للطاقة الكهربائية التي تديرها الدولة إنها سترفع تكلفة وقود الوحدة المعدلة، وهي جزء رئيسي من أسعار الكهرباء في البلاد، بمقدار 5 وون (0,0039 دولار) لكل كيلووات ساعة في الفترة من يوليو/ تموز إلى سبتمبر/ أيلول. ووافقت الحكومة على خطة الشركة لرفع أسعار الكهرباء.

كما أعلنت وزارة الصناعة خطتها لرفع أسعار الغاز الطبيعي للمنازل وللاستخدام التجاري بواقع 1,11 وون لكل ميغا ابتداء من يوليو/ تموز.

تخفيض حصص الإعاشة في اليمن

قال برنامج الأغذية العالمي إنه خفض من جديد حصص الإعاشة في اليمن، حيث يواجه الملايين الجوع، وذلك بسبب فجوات حادة في التمويل والتضخم العالمي والتأثير غير المباشر للصراع في أوكرانيا.

وتدعم الأمم المتحدة 13 مليون شخص شهريا في اليمن الذي انهار اقتصاده بفعل الحرب المستمرة منذ سبع سنوات.

ويستورد اليمن، البالغ عدد سكانه 30 مليون نسمة تقريبا، أغلب غذائه. وكتب البرنامج في تغريدة على تويتر أول من أمس: «نحن مضطرون الآن لتقليص الدعم

المقدم لخمسة ملايين من هؤلاء الأشخاص إلى أقل من 50 بالمئة من المتطلبات اليومية للشانية ملايين الآخرين إلى نحو 25 بالمئة تقريبا من المتطلبات اليومية».

وقال البرنامج إن «أنشطة التكيف وسبل العيش وبرامج الإطعام والتغذية المدرسية ستتوقف عن أربعة ملايين شخص مما يجعل المساعدة متاحة لنحو 1,8 مليون شخص فقط».

تقلص التراجع بارباح الشركات في الصين

أظهرت بيانات رسمية واردة من الهيئة الوطنية للإحصاء أمس الإثنين، تقلص التراجع بأرباح الشركات الصناعية الرئيسية بالصين في مايو الماضي، حيث أعادت المصانع تشغيل الخطوط الإنتاجية وسط تحسن الأنشطة التجارية.

وشهدت الشركات الصناعية الرئيسية، التي تبلغ إيرادات كل منها 20 مليون يوان على الأقل (حوالي 2,99 مليون دولار)، انخفاضاً في أرباحها بنسبة 6,5 في المائة على أساس سنوي خلال الشهر الماضي، وهو ما يعكس تحسنا عن الانكماش المسجل بنسبة 8,5 في المائة في أبريل، وفقاً لبيانات من الهيئة المذكورة. وعزا كبير الإحصائيين في الهيئة الوطنية للإحصاء، تشو هونغ، تقلص الانكماش إلى السيطرة الفعالة على تفشي الوباء، وتعافي الأنشطة التجارية، والتقدم المحرز في تيسير الخدمات اللوجستية في البلاد.

وفي مايو/ أيار، ارتفعت إيرادات هذه الشركات الرئيسية بنسبة 6,8 في المائة على أساس سنوي، وهي وتيرة نمو أسرع مقارنة بشهر إبريل/ نيسان، مما يرسي أساسًا قويًا لتحسين الأرباح.

اسواق

السوق السوداء تبتلع الاقتصاد السوري

قفز اقتصاد الظل من نحو 30% من حجم الاقتصاد السوري عام 2010 إلى نحو 90% حالياً، حسب تقديرات غير رسمية، ويأتي ذلك في ظل غض النظام النظر إليه لأسباب عديدة

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

استحلت السوق السوداء في سورية، لتبلع نحو 90% من الاقتصاد، حسب مراقبين لـ«العربي الجديد»، في حين تبلغ النسبة رسمياً أكثر من 40%. وتقسم جمعية العلوم الاقتصادية السورية اقتصاد الظل إلى نوعين: الأول نشاط قانوني لكنه غير مرخص، ويُعرف باسم «الاقتصاد غير الرسمي»، إذ لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية، أما النوع الثاني فيعرف بـ«اقتصاد الجريمة أو الأسود» وتندرج ضمنه الأعمال المتعلقة بالأسلحة والمخدرات وسرقة الآثار والمتاجرة بالبشر. وتُرجع الجمعية المتخصصة وغير الحكومية بسورية أسباب انتشار اقتصاد الظل إلى عوامل عدة، أبرزها تراجع دور الدولة والقوانين المختصة، انخفاض دخل الفرد وارتفاع معدل الإعالة، عدم قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل للقادمين إلى سوق العمل، ندرة السلع وانتشار السوق السوداء، عدم مرونة التشريعات الاقتصادية، وغيرها. وفي هذا السياق، يرى الصناعي السوري، محمد طيب العلو، أن «جميع الأسباب اجتمعت لتنامي اقتصاد الظل»، سواء ارتفاع توفر حوامل الطاقة، أو هجرة العمالة وقلة القدرة الشرائية للمستهلكين، لأن اقتصاد الظل يطرح السلع بأسعار منافسة «لكنها غير مراقبة داخل المنشأة»، ما يعني وجود خطورة على صحة المستهلك، خصوصاً بالنسبة للسلع الغذائية، وأثار على الخزينة العامة بسبب التهرب الضريبي. ويضيف العلو لـ«العربي الجديد» أن هذا الاقتصاد غير الشرعي أو غير المنظم بات واقعاً بسورية، يراه ويعرفه المسؤولون ويرون إنتاجه بالأسواق، لكن غض النظر عنه يعود لأسباب كثيرة، منها امتصاص جزء كبير من البطالة وتأمين معظم احتياجات السوق، إضافة إلى دور «اقتصاد الظل الأسود» بغسيل الأموال والتهرب من الرقابة الدولية، وذلك بخدم نظام بشار الأسد خلال فترة الحرب، بحسب الاقتصادي السوري.

وفي حين يقدر اقتصاديون تنامي اقتصاد الظل، من نحو 30% من حجم الاقتصاد عام 2010 إلى نحو 90% اليوم، تشير الأرقام الرسمية وتصريح سابق نائب رئيس الوزراء الأسبق عبد الله الدردري إلى أنّ الاقتصاد غير الشرعي والمرخص، كان يشكل 42% عام 2011 ويستوعب نحو 43% من قوة العمل ويساهم بأكثر من 35% من إجمالي الناتج المحلي.

ويقول الاقتصادي السوري، محمود حسين لـ«العربي الجديد» إن انسحاب حكومة بشار الأسد، خصوصاً بعد عام 2011، من تأمين المواد الأولية والمحروقات، بالتوازي مع تفشي الإتاوات وارتفاع الضرائب، ساهم بانتشار هذا القطاع غير المنظم، لكن دخول «الاقتصاد الأسود» وبرعاية رسمية من حكومة الأسد أو مشاركة منها، كما نرى بالمخدرات والتهريب، زاد من مخاطر تقنينه لاحقاً ومن مخاطره على الأسواق والصحة». وحول الشق الإيجابي بهذا القطاع، يضيف حسين إلى أنه يوفر فرص عمل بواقع انسحاب دور الدولة وانحسار الفرص بالقطاع الحكومي.

من جهته، يقول مستشار التنمية الإدارية وتطوير الأعمال، نبراس شاليش، إن اقتصاد الظل يشمل وفق المعيار القانوني أنشطة شرعية لكن غير موثقة، حيث لا يخضع جزء من النشاط للرقابة والإحصاء. ويضيف شاليش خلال تصريحات صحافية سابقة أنّ تنامي اقتصاد الظل يضر أيضاً بالمنظومة الاجتماعية فالعمالة في ظله ستكون من دون حصانة تحمي حقوقها كما يحدث في تشغيل الأطفال المتسربين من المدارس.

اقتصاد الظل يشمل أنشطة شرعية لكنّها ليست تحت الرقابة الحكومية (فرانس برس)

غزة

خسائر فادحة بسبب منع تصدير النحاس الخردة

غزة ـ **علاء الحلو**

يشتكي التاجر الفلسطيني محمود اليازجي من مواصلة منع الاحتلال الإسرائيلي تصدير النحاس الأصفر (الخردة) من قطاع غزة، عبر معبر كرم أبو سالم منذ بداية الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2006، ما ألحق بتجارته خسائر فادحة. وطاولت الخسائر كل منظومة العمل في مهنة جمع وتصدير النحاس الأصفر، والتي يعمل بها ما يزيد عن ألف شخص، ما بين تجار، وجامعيين للنحاس من الطرقات، فيما يُهدد تواصل منع التصدير بانهيار تلك المهنة بشكل كامل. وتقدر كميات النحاس الأصفر المُكدسة داخل المخازن وورش تجميع النحاس، بآلاف الأطنان، بقيمة تتجاوز 20 مليون شيكل. ويقول أصحابها إنها أموال مجمدة داخل المخازن، لا يمكنهم تصريفها أو الاستفادة منها، إذ لا تتجاوز حاجة (المساكب) في السوق المحلي، والتي تعيد تصنيع النحاس الأصفر داخل قطاع غزة، نسبة 5% من الكميات الموجودة، والتي تنتظر السماح لها بالتصدير. ويتم جمع كميات النحاس الأصفر بذات الآلية التي يتم فيها جمع مختلف المعادن، من حديد أو نحاس أحمر أو ألمونيوم، حيث يطوف الجامعيون بعرباتهم بين المنازل مُنادين وجمعها وبيعها للتجار، والذين يقومون بدورهم بتخزينها وتجهيزها وفق الآلية التي يتم الموافقة عليها تجهيزاً للتصدير. ويوضح اليازجي، والذي يمتهن برفقة عائلته مهنة شراء وتصدير المعادن، أن كل المعادن التي يتم تصديرها، تكون عن طريق مكتب التنسيق الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي، إذ يتم إرسال أصناف وتفاصيل البضائع المراد تصديرها ومن ثم يتم الرد بقبول التصدير من الجانب الإسرائيلي أو رفضه دون الإفصاح عن أي معلومات حول آلية قبول أو رفض تصدير أي سلعة أو معدن من المعادن.

ويؤكد التاجر الفلسطيني لـ«العربي الجديد» أنه لم يتم تصدير النحاس الأصفر منذ ما يزيد عن 15 عاماً، رغم التوجه لمكتب الارتباط عدة مرات، إلى أن تم الحصول على موافقة مشروطة بأن يتم وضع النحاس في كراتين بارتفاع 10 سنتيمترات فقط، وأن يتم تمريرها عبر جنزير الفحص، أما بعد فتح معبر كرم أبو سالم، فقد تم إلغاء جنزير التمرير، ووضع جهاز ليزر بالأشعة تحت الحمراء، ما دفع الاحتلال إلى رفض مرور النحاس الأصفر، بحجة أن "الأشعة لا تخترقه بسبب سمك الكتل المعدنية". ويبين أن التبرير غير منطقي، إذ تم تقديم طلبات أكثر من مرة، وفق آليات مختلفة، تم خلالها إرسال عينات عديدة.

ويشير اليازجي إلى أن مواصلة الجانب الإسرائيلي منع تصدير ذلك المعدن، يفقده قيمته إلى جانب أنه يُضعف رأس المال، والذي يتم تجميده في بضائع مخزنة بكميات كبيرة.

أما تاجر (الخردة) خالد عياد، فيوضح لـ«العربي الجديد» أنه يتم تصدير كل أصناف الخردة ومنها الألمونيوم والنحاس الأحمر بشكل طبيعي عن طريق معبر كرم أبو سالم، إلا أن الاحتلال يمنع تصدير النحاس الأصفر، بحجة أن مكتب التنسيق"، ما ألحق بهم خسائر، إذ يتم جمع الكيلو في الفترة الحالية بنحو 14 شيكلا. (الدولار يساوي 3,40 شواكل تقريبًا). ويتوافق جميع تجار (الخردة)، على أن منع تصدير النحاس الأصفر، دفع إلى تكدس كميات كبيرة منه، وبأسعار مرتفعة، حيث يتراوح سعر تصدير الكيلو في الوضع الطبيعي بين 17 و18 شيكلا، فيما اضطر التجار إلى تخفيض نسبة شراء المعدن خلال الفترة الحالية.

وينبه عياد إلى مفارقة يصنعها الاحتلال، الذي يسمح بدخول البضائع الجديدة المصنوعة من النحاس الأصفر، فيما يمنع تصديره، ويقول «سياسة الكيل بمكيالين، من خلال الاستيراد والتصدير، ألحقت بنا خسائر كبيرة قد تدفع إلى وقف جمع النحاس الأصفر بشكل تام».

ويُجبر تجار (الخردة) على مواصلة شراء كميات النحاس الأصفر، لأن من يجمع المعادن لا يقبل ببيع معدن الألمونيوم أو النحاس الأحمر كل على حدة، ما يضطرهم لشراء النحاس الأصفر وتكديسه داخل المخازن على أمل السماح بتمريره وتصديره في يوم من الأيام.

من جانبه، يوضح المختص في الشأن الاقتصادي محمد أبو جباب، أن الاحتلال ومنذ بداية الحصار يعطل كل ما له علاقة بالخردة من المونيوم أو نحاس بكل تصنيفاته، إلا أنه منذ عام فقط سمح بتصدير الحديد والألمونيوم والنحاس الأحمر، باتجاه المصانع الإسرائيلية، وفق معايير محددة، فيما لا يزال يمنع تصدير النحاس الأصفر.

مال وسياسة

في الوقت الذي أكدت فيه مصادر روسية امتلاك موسكو المال اللازم والقدرة على دفع فوائد بقيمة 100 مليون دولار مستحقة على سنداتها السيادية، إلا أن مصادر غربية تؤكد في المقابل تخلف روسيا عن سداد هذه الأعباء، وهو ما يعني إفلاسها، وهو ما نفاه الكرملين بشكل قاطع واصفا ما يحدث بأنه ليس تخلفا عن السداد

إفلاس روسيا؟

موسكو تتخلف عن سداد الديون لأول مرة في قرن... والكرملين ينفي

موسكو ـ **رامي القليوبي**

روسيا أفلست أم لم تفلس، وإذا كانت لديها القدرة المالية على سداد أعباء ديونها الخارجية، فلمَ لم تسدد تلك الأعباء في الموعد المحدد؟ هذا هو سؤال الأسواق الدولية الأبرز في ظل تأكيد مؤسسات غربية، أمس الإثنين، تخلف روسيا لأول مرة منذ قرن تقريباً عن سداد ديونها بالعملات الأجنبية، في الوقت الذي نفى فيه الكرملين أن يكون التخلف لأسباب اقتصادية أو بسبب ندرة في النقد الأجنبي، عازياً ذلك للعقوبات الغربية المفروضة والتي بمقتضاها جرى تجميد نصف احتياطي روسيا من النقد الأجنبي المودع في البنوك الغربية. وفي نهاية يوم الأحد، انتهت فترة السماح على نحو 100 مليون دولار من مدفوعات الفائدة المستحقة على دين خارجي روسي في 27 مايو/ أيار، وهو موعد نهائي يعتبر حدثاً للتخلف عن السداد إذا فاته، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية التي أكدت انتهاء فترة السماح لسداد المبلغ المستحق عن السندات السيادية التي أصدرتها وزارة المالية الروسية بالعملة الأميركية. ووفق مصادر غربية، فإنّ موسكو لم تسدد فائدة الدين المستحق عليها في الموعد المحدد، لكنّ الكرملين رد أمس الإثنين على تلك الأنباء مؤكداً أنّه «لا أساس» للقول إنّ روسيا تخلّفت عن سداد ديونها السيادية بالعملات الأجنبية، في وقت يفرض الغرب عقوبات على روسيا على خلفية غزوها أوكرانيا. وقال الناطق باسم الكرملين دميتري بيسكوف للصحافيين، وفقاً لوكالة رويترز، إنّه «لا أساس لوصف هذا الوضع بأنه تخلّف عن السداد». وفي أسواق المال الدولية، تتباين التقديرات الروسية والغربية لتعثر روسيا عن سداد الـ100 مليون دولار على دفعات سنداتها السيادية، بين اعتقاد «بلومبيرغ» ذلك بمثابة أول حالة إفلاس تسجلها روسيا منذ عام 1918، مقابل إصرار موسكو على نفي ذلك في ظل اعتقادها أنّ الوضع الراهن للاقتصاد العالمي غير مسبوق في ظل حرمان روسيا من خدمة ديونها والتصرف في أكثر من نصف احتياطياتها الدولية، بقيمة تفوق 300 مليار دولار، خلال الأيام الأولى بعد بدء الحرب في أوكرانيا في نهاية فبراير/ شباط الماضي. وفي الوقت الذي وصف فيه الناطق الرسمي باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، المزاعم حول إفلاس روسيا بأنّها «غير مشروعة تماماً»، أعلنت وزارة المالية الروسية أنّها أجرت دفعات السندات الأوروبية بشكل كامل، مرجعة عدم وصول الأموال إلى المستثمرين إلى أعمال أطراف ثالثة، رافضة تصنيف الواقعة إفلاساً. وحملت المالية الروسية الوسطاء الدوليين المسؤولية عن عدم إيصال الأموال إلى المستثمرين، رغم علمها مسبقاً بموعد انتهاء ترخيص خدمة الدين الروسي في نهاية مايو/أيار الماضي، وعدم تمديده.

وفي الاقتصاد الدولي، يعرف الإفلاس بعجز دولة بعينها عن سداد ديونها، وهو إجراء يؤثر سلباً على تصنيفها الائتماني ويزيد من صعوبة حصولها على قروض جديدة من الأسواق الدولية، بل قد يجعله أمراً مستحيلاً من أساسه. وخلال الأزمة المالية الروسية وانهيار الروبل في عام 1998، تخلفت حكومة الرئيس بوريس يلتسين عن سداد 40 مليار دولار من ديونها المحلية، بينما أعلنت فلاديمير لينين في عام 1918 لعبء الديون المذهل في حقبة القيصر. ووفق مصادر روسية، تمتلك روسيا المال اللازم لدفع فوائد بقيمة 100 مليون دولار وهي على استعداد للدفع، لكنّ العقوبات المفروضة عليها جعلت من المستحيل دفع المبالغ إلى الجهات الدولية الدائنة. وكان الكرملين مصمماً على تجنب التخلف عن السداد، الذي يمثل ضربة كبيرة لهيبة الدولة، ووصف وزير المالية الروسي الوضع بأنه «مهزلة».

وفي هذا الإطار، يعتبر الخبير الاقتصادي الروسي، الكسندر زوتين، أنه لا يمكن وصف ما يجري بأنه إفلاس كونه يقتضي رفض أو عجز المستدين عن سداد ديونه، لا عرقلته من قبل الطرف الدائن نفسه. ويقول زوتين الذي عمل سابقاً نائباً لرئيس قسم التحليل في وزارة التنمية الاقتصادية الروسية، في حديث لـ«العربي الجديد»: «الإفلاس هو تعثر المستدين عن الوفاء بالتزاماته أمام الدائن، ويحدث في أغلب الأحيان في حالتين، أولهما عجز المقترض عن سداد أقساط القرض أو عدم رغبته في ذلك. والآن نحن أمام حالة غريبة للغاية لـ«الإفلاس» تتلخص في أنّ المقترض قادر ويرغب في سداد الدين، لكن الدائن لا يريد استلامه بأيّ شكل من الأشكال».

وحول تأثير عدم سداد الديون الخارجية على صورة روسيا الخارجية كشريك يمكن الاعتماد عليه، يضيف زوتين: «بعد تجميد نصف الاحتياطات الروسية الموجعة في البنوك الغربية وبما يعادل 300 مليار دولار، وهو يعني فعلياً إفلاس الغرب أمام روسيا، لم يعد هناك معنى لسداد ديوننا أمام الغرب». ويضيف قائلاً: «حتى محترفو السوق المالية في الغرب مندهشون من أنّ الغرب يجبر روسيا فعلياً على الإفلاس». ويتساءل: «ما هي الاستفادة من ذلك؟ إغلاق السوق الروسية أمام رؤوس الأموال الأجنبية؟ إنها مغلقة في جميع الأحوال».

ويقلل الخبير الاقتصادي الروسي من أهمية الوضع الراهن على ثقة المستثمرين في الاقتصاد الروسي، قائلاً: «من البديهي للجميع أنّ المقترض مستعد للدفع، لكنّ المُقرض أجبره بشتى الطرق على عدم الدفع. وإذا وصلت القضية إلى التحكيم، فيمكن الاستدلال إلى هذه الحجة أمامه». ويخلص زوتين إلى أنّ «تعليق سداد الدفعات لغير المقيمين سيكون نبأ جيداً لروسيا. إذا كانوا لا يريدون استلام الدفعات، فلا داعي للتوسل لهم. سيبقى مزيد من الأموال في اقتصادنا، كما أنّ هذا الإجراء عادل بعد تجميد الاحتياطات الروسية». دولياً، قال كبير المحللين السياديين في «لومبس سايلز آند كومباني إل بي» حسن مالك لوكالة بلومبيرغ، أمس الإثنين، تعليقاً على إعلان إفلاس روسيا، إنه «أمر نادر للغاية، إذ تُجبر حكومة لديها الأموال من قبل حكومة خارجية للتخلف عن السداد» مضيفاً أنّها «ستكون واحدة من أكبر حالات التخلف عن السداد في التاريخ». بينما أكد الاقتصادي في معهد نومورا للأبحاث في طوكيو، تاكاهيد كيوشي، أنّ «معظم حاملي السندات الروسية سيحافظون على نهج الانتظار والترقب». وأعلنت روسيا الأسبوع الماضي أنها ستتحول إلى خدمة ديونها السيادية المستحقة البالغة 40 مليار دولار بالروبل، منتقدة حالة «القوة القاهرة» التي قالت إنّ الغرب اصطنعها. وقدم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لوائح جديدة تنص على الوفاء بالتزامات روسيا بشأن سندات العملات الأجنبية بمجرد تحويل المبلغ المناسب بالروبل إلى وكيل الدفع المحلي. وسددت وزارة المالية مدفوعات الفوائد الأخيرة، بما يعادل نحو 400 مليون دولار، بموجب تلك القواعد يومي الخميس والجمعة. مع ذلك، لا تحتوي أي من السندات الأساسية على شروط تسمح بالتسوية بالعملة المحلية، وحتى الآن ليس من الواضح ما إذا كان المستثمرون سيستخدمون الأداة الجديدة، وما إذا كانت العقوبات الحالية ستسمح لهم حتى بإعادة الأموال.

ورفض وزير المالية أنطون سيلوانوف وصف الوضع بأنه تخلف عن السداد، مؤكداً يوم الخميس الماضي أنّها «مهزلة»، وكرر أنّ البلاد لديها الوسائل والإرادة للدفع. وقال سيلوانوف: «يمكن لأي شخص أن يعلن ما يحلو له، لكنّ أي شخص يفهم ما يجري يعرف أن هذا ليس تقصيراً بأي حال من الأحوال». بينما رد مالك على التصريحات الروسية بأنّ العقوبات هي سبب عدم سداد المدفوعات، قائلاً إنّ «القضية الأوسع هي أنّ العقوبات كانت بحد ذاتها رد فعل على عمل من جانب الكيان ذي السيادة»، في إشارة إلى غزو أوكرانيا، و«أعتقد أنّ التاريخ سيحكم على هذا». يذكر أنه بعد فرض الولايات المتحدة عقوبات عطلت سداد دفعات السندات الروسية بالعملة الأجنبية على حساب الاحتياطيات الروسية المجمدة، بادرت وزارة المالية الروسية للوفاء بالتزاماتها بالعملة الروسية الروبل. وفي 22 يونيو/حزيران الجاري، وقع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، على مرسوم النظام المؤقت لسداد دفعات السندات الأوروبية عبر حساب بالروبل حسب سعر الصرف في السوق الداخلية، علماً أنّ العملة الروسية تسجل في الفترة الراهنة أعلى مستويات لها أمام الدولار منذ عام 2015. وتقتضي هذه الآلية فتح حسابات من فئة «إي» للمستثمرين الأجانب من دون مشاركتهم. وبعد تحويل الدفعات بالروبل إلى هذه الحسابات، يعد أنّه «تم الوفاء بالالتزامات بالصورة الملائمة» بصرف النظر عن موقف من وجهت إليهم.

رئيسة البنك المركزي الروسي الفيرا نابيولينا في محفة (Getty)

روسيا اعلنت أنّها ستسدد خدمة ديونها المستحقة البالغة 40 مليار دولار بالروبل

احتياطيات مجمدة

منذ بداية مارس و تداولات سندات روسيا «يوروبوندز» عند مستويات متدنية، ظلت احتياطيات البنك المركزي الروسي من العملات الاجنبية مجمدة، كما تم فصل اكبر البنوك عن النظام المالي العالمي السويفت. ويشير تخلف روسيا عن سداد الديون إلى تحولها السريع الى دولة معزولة من الناحية الاقتصادية والمالية بسبب العقوبات الغربية وإغلاق سبل الدفع امام الدائنين في الخارج. ومع ذلك فان التخلف عن السداد امر رمزي، ولا يهم الكثير من الروس.

الأسواق هادئة رغم التشديدات الغربية على روسيا

ظلت التعاملات في أسواق المال هادئة رغم العقوبات الجديدة على روسيا في مجال الذهب والنفط، في حين ارتفع عائد السندات الأميركية

لندن ـ **العربي الجديد**

بدت أسواق المال العالمية هادئة ولا توجد تداعيات تذكر بالنسبة للعقوبات المشددة المتوقع أن تتخذها مجموعة السبع على روسيا، عدا الحركة التي شهدتها أسعار الذهب بسبب الحظر الذي بات متوقعاً في قرارات المجموعة التي ستصدر اليوم الثلاثاء، وراوحت أسعار النفط مكانها من دون ارتفاع على الرغم من الاحتمال الكبير بأن تتفق مجموعة الدول الغنية على وضع «سقف سعري» للخامات والمشتقات البترولية الروسية. وبينما تواجه الدول الكبرى أقوى صدمة جيوسياسية في تاريخها منذ العام 1945، ويواجه النظام العالمي المبني على القوى الرأسمالية ـ الديمقراطية تحدياً حقيقياً يهدد بتغيير جوهري في الحدود الجغرافية والنظم المالية والاقتصادية، يرى خبراء أن قمة السبع التي عقدت اجتماعاتها لليوم الثاني في ألمانيا ستخرج بقرارات قوية ومتشددة ضد الغزو الروسي.

وحتى الآن، ينظر العديد من خبراء الاستراتيجيات الدولية إلى أن الحرب الروسية على أوكرانيا ستكون لها تداعيات خطيرة تطاول النظام المالي العالمي القائم، حيث يسعى تحالف «بوتين ـ شي» منذ سنوات لبناء عملة دولية جديدة منافسة للدولار، وإنشاء مؤسسات مصرفية تؤدي دوراً مغايراً لدور صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية متعددة الأطراف، والتأسيس لنظام تسويات مالية جديد يتخطى نظام «سويفت» الحالي.

ويقول الخبير الاستراتيجي بمركز «مجلس العلاقات الخارجية» الأميركي ستيوارت إم باتريك، إن الغزو الروسي لأوكرانيا يمثل «نقطة تغيير جوهرية تاريخية لا تقل عن لحظة «سقوط جدار برلين». ويضيف أن «مسؤولية مجموعة السبع أن تهب للدفاع عن النظام العالمي ودستور الأمم المتحدة الذي يمنع تغيير الحدود الجغرافية للدول بالقوة العسكرية». وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يوم الأربعاء الماضي، مخاطباً المشاركين في منتدى أعمال «بريكس»، إن روسيا تعمل مع شركائها على تطوير آليات بديلة موثوقة للمدفوعات الدولية وتوسيع جغرافية استخدام نظام الدفع «مير»، وهو نظام بديل لنظام «سويفت» للحوالات المالية بين المصارف الذي يوجد مقره في بروكسل ببلجيكا. وأضاف أن موضوع إنشاء عملة احتياطية دولية على أساس سلة عملات بلدان بريكست يجرى العمل عليه. وبالتالي فإن التحديات التي تواجهها القوى الغربية الرأسمالية الكبرى لا تقتصر فقط على التغيير الجغرافي الذي يعمل عليه بوتين في أوروبا عبر ضم أوكرانيا أو أجزاء منها على الأقل، ولكنه يتعدى ذلك إلى تغيير النظام المالي والاقتصادي العالمي بأكمله.

ارتفاع الفائدة على اليورو يدعم ارباح البنوك الاوروبية

في هذا الصدد، يقول باتريك إن على مجموعة السبع أن تخرج من قمتها بمقررات قوية تؤكد التماسك الدولي وخطط كفيلة بدحر الغزو الروسي وإقناع دول العالم بدعم سيادة أوكرانيا، عبر خطوات ملموسة بغض النظر عن نوعية نظمها السياسية الحاكمة والاحتياجات الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية التي تربطها مع موسكو. وبالنسبة لتداعيات حظر الذهب الروسي على التضخم، فحتى الآن تتجه مجموعة السبع لتشديد الحظر على روسيا، عبر مجموعة من المقترحات التي ربما ستتبلور في البيان الختامي الذي سيصدر اليوم الثلاثاء. وأول هذه المقترحات حظر مبيعات الذهب الروسي التي تعد واحدة من أهم مصادر تمويل الآلة العسكرية الروسية. وحسب البيانات الصادرة على موقع الحكومة البريطانية يوم الأحد، فإن صادرات الذهب الروسية تقدر بنحو 15,45 مليار دولار سنوياً. وعلى الرغم من أن هذا الحظر سيحرم الخزينة الروسية من مورد مالي مهم، لكنه سيقود تلقائياً إلى رفع سعر الذهب عالمياً، وبالتالي سيزيد من معدل التضخم الذي يمثل حالياً أكبر صداع للدول الغربية.

وفي أعقاب الإعلان عن الحظر، كسبت أسعار الذهب في التعاملات الصباحية في لندن أمس الاثنين 10 دولارات، لترتفع أوقية الذهب (الأونصة) إلى أعلى من 1830 دولاراً. وقال جيفري هالي، كبير محللي شركة أواندا، إنّه يبدو أن حظر مجموعة السبع استيراد الذهب الروسي سيقدم بعض الدعم لأسعار الذهب على المدى القصير، ويمثل هذا تغييراً هيكلياً في توقعات العرض والطلب العالميين على المعدن الثمين.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

عقوبات أميركية على السلع الروسية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أعلنت الولايات المتحدة، أمس الاثنين، عن فرض رسوم جمركية متزايدة على أكثر من 570 مجموعة بضائع من روسيا تبلغ قيمتها نحو 2,3 مليار دولار، بحسب مذكرة البيت الأبيض التي نُشرت يوم الاثنين بشأن الإجراءات التي اتخذتها إدارة الرئيس جو بايدن في ما يتعلق بالاتحاد الروسي.

وأعلن بايدن أنه بعد أن ألغى الكونغرس وضع روسيا التجاري للدولة الأكثر رعاية، ستفرض الولايات المتحدة رسوماً جمركية متزايدة على أكثر من 570 مجموعة من السلع الروسية. وستحد هذه الإجراءات من قدرة روسيا على الاستفادة اقتصادياً من المبيعات في سوق الولايات المتحدة وفقا لبيان البيت الأبيض، وجاء قرار الإدارة الأميركية بالتزامن مع قمة مجموعة السبع المنعقدة حاليا في ألمانيا. إلى ذلك طلبت مجموعة السبع من روسيا الاثنين السماح بخروج شحنات الحبوب من أوكرانيا لتجنب تفاقم أزمة الغذاء العالمية.

وأوضح قادة دول المجموعة في بيان مشترك بعد اجتماعهم في ألمانيا «ندعو روسيا بشكل عاجل إلى وقف هجماتها على المنشآت الزراعية والنقل من دون قيد أو شرط والسماح بمرور شحنات الحبوب من موانئ أوكرانيا على البحر الأسود».

من جانبها قالت وكالة كيودو اليابانية، إن دول مجموعة السبع قريبة جداً من قرار السعي إلى وضع سقف لأسعار النفط الروسي على المستوى العالمي، بالإضافة إلى ذلك فإن دول المجموعة تسعى جاهدة لاستخدام الدخل الإضافي الذي تم الحصول عليه نتيجة لزيادة الرسوم الجمركية على السلع الروسية لمساعدة أوكرانيا.

وتم الإعلان عن خطط مناقشة موضوع الحد من أسعار النفط في قمة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى من قبل رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين ورئيس المجلس الأوروبي تشارلز ميشيل.

في الوقت نفسه، قال تشارلز ميشيل من الضروري تشكيل تحالف لا يشمل فقط الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لمثل هذه الخطوة، وبحسب مصدر في الحكومة الألمانية، فإن هذا الإجراء يهدف إلى الحد من دخل الاتحاد الروسي في مواجهة ارتفاع الأسعار على المستوى العالم. وفرضت وزارة التجارة الأميركية القيود الأولى ضد الشركات التي تساعد روسيا في التحايل على العقوبات، وجاء ذلك في بيان البيت الأبيض الصادر أمس الاثنين، والمخصص لإجراءات إدارة جو بايدن فيما يتعلق بالاتحاد الروسي.

من جانبها حظرت روسيا الاثنين دخول 43 شخصية كندية إضافية إلى أراضيها رداً على العقوبات التي أعلنتها أوتاوا ضد الروس لمعاقبة موسكو على هجومها في أوكرانيا. وتشمل هذه القائمة الجديدة التي نشرتها وزارة الخارجية الروسية سوزان كوان رئيسة الحزب الليبرالي الكندي الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء جاستن ترودو ومارك كارني الحاكم السابق لبنك كندا المركزي وإنكلترا. وحسب وكالة فرانس برس شملت العقوبات كذلك مسؤولين كبار ومستشارين سياسيين وأعضاء في المجتمع المدني. وكانت الحكومة الكندية فرضت في السابق عقوبات على أكثر من ألف شخص وكيان من روسيا وأوكرانيا وبيلاروس.

المواطن الروسي يواجه المزيد من المعاناة (Getty)

متعاملون في سوق وول ستريت بنيويورك (Getty)

كيف حوّل بوتين القمح إلى سلاح فتاك

عبد التواب بركات

احتفظ القمح بمكانة تاريخية كسلعة عالية ورمز للسيادة والحضارة والثروة الغذائية على حدٍ سواء، واشتهر باستخدامه عبر التاريخ كسلاح فعال وحاسم في الأزمات السياسية والمواجهات العسكرية. استخدمه زعيم الاتحاد السوفييتي جوزيف ستالين، لإخضاع المزارعين في أوكرانيا في الفترة ما بين 1932 و1933، وإجبارهم على العمل في المزارع الجماعية، ومصادرة مزارعهم الخاصة، من خلال اقتحام البيوت ومصادرة ما بها من قمح وخبز، وهي السياسة التي أودت بحياة 4,5 ملايين شخص.

واستخدمته الولايات المتحدة ضد العرب لما قطعوا البترول عن الغرب في حرب أكتوبر 1973. وقال هنري كسينجر، ثعلب الخارجية الأميركي: «سنعطيهم بكلّ قطرة بترول حبة قمح». ووضعت معادلة البترول في مقابل القمح. وأجهضت، بالترغيب والترهيب، خططاً عربية للاكتفاء من القمح، حفاظاً على توازن القوى بين سلاحي القمح والبترول. واستخدمه ونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا، كسلاح للسيطرة على السكان في ولاية البنغال الهندية الذين انتفضوا ضد الاحتلال الإنكليزي، واستغل موجة الجفاف بالولاية في عام 1943، ومنع الأسطول التجاري البريطاني الذي كان في أستراليا من توصيل القمح والأرز بهدف إخضاعهم وتقويض حركة الاستقلال، ما أدى إلى مقتل ثلاثة ملايين ونصف المليون هندي جوعاً. واستخدمه جورج بوش كسلاح حاسم في إخضاع نظام صدام حسين خلال عقد التسعينيات تمهيداً لاحتلال العراق. وتحت غطاء النفط مقابل الغذاء، تسبب في وفاة 1,72 مليون طفل عراقي وهجرة ثلاثة ملايين من الكفاءات المهنية.

غياب القمح لأسباب مناخية، كالجفاف والفيضانات، أو لسوء تدبير وإدارة المخزون الاستراتيجي، يؤدي إلى اضطرابات شعبية، وتهديد السلم والأمن المجتمعي، وتهديد استقرار الأنظمة السياسية. قبل ألف عام تقريباً، سجل المقريزي مجاعة في مصر، أطلق عليها المؤرخون «الشدة المستنصرية»، وفيها ارتفعت أسعار القمح ونفد من المخازن، واختفى الخبز من الأسواق بسبب انحسار مياه النيل وغياب الفيضان، وخيّم شبح الجوع والموت على القُطر المصري سبع سنين.

في منتصف سنة 2010، دمر الجفاف الشديد والحرائق 20 بالمائة من محاصيل الحبوب في روسيا. فأعلن رئيس الوزراء في حينه، فلاديمير بوتين، خلال جلسة متلفزة لمجلس الوزراء، حظر روسيا تصدير 21 مليون طن من القمح والدقيق. وتوقعت صحيفة آسيا نيوز، التي نقلت الخبر أن يؤدي الحظر إلى زيادة الأسعار العالمية للخبز، وأن يتسبب في تجويع مناطق بأكملها في الشرق الأوسط. ولم تمر عدة أشهر حتى وقعت أزمة الخبز في المنطقة العربية، ثم تفجرت ثورات الربيع العربي، وكان رغيف العيش أول مطالبها، وثارت الجماهير على الأنظمة التي أهملت الاكتفاء الذاتي من القمح.

بعد حرب روسيا على أوكرانيا، أوقف بوتين صادرات القمح الأوكراني في أوائل شهر مارس/آذار. وقبل الحرب بشهرين، حظر تصدير القمح الروسي. وصلت أسعار الحبوب إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، وفق مؤشر أسعار الغذاء العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة «فاو». وخرجت عناوين الأخبار تتحدث بالخط العريض الأحمر عن نقص الغذاء في جميع أنحاء العالم. وحذر الخبراء من مجاعة عالمية.

وارتفعت الأسعار إلى درجة أن بورصة شيكاغو، إذ يتداول التجار أسعار عقود القمح المستقبلية، وصلت إلى حدودها القصوى، واضطرت إلى التوقف عن التداول لمدة خمسة أيام متتالية. وكردّ فعل مباشر، فرض العديد من الدول المصدرة والمستوردة قيوداً صارمة على صادرات القمح والدقيق ومنتجاتهما، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار مرة أخرى من خلال نظرية خلق الندرة المصطنعة. وتولد ما يسمى «التأثير المضاعف» على الأسعار العالمية للقمح.

في الأول من إبريل/نيسان الماضي، قال الرئيس الروسي السابق دميتري ميدفيديف على «تليغرام» إنّ الغذاء سلاح في وقت الحرب، وسنقوم بتزويد أصدقائنا فقط بالمنتجات الغذائية والزراعية. ما يؤكد أنّ بوتين يستخدم القمح كسلاح في الحرب ضد الغرب في أوكرانيا. ومن دون مبالغة، يمكن أن يسبب مجاعة غذائية حول العالم. فهو يسيطر حالياً على موارد الغذاء في روسيا وأوكرانيا. يتحكم في ثلث إمدادات القمح في العالم، ما يشكل حوالي 60 مليون طن تقريباً.

في موعظته الأسبوعية في الأول من يونيو/حزيران الحالي، دعا بابا الفاتيكان زعيم الكاثوليك حول العالم، إلى رفع الحظر العاجل عن الموانئ الأوكرانية للسماح باستئناف صادرات القمح ودرء أزمة إنسانية عالمية، حتى أنه ترجّى بوتين وقال له: من فضلك لا تستخدم القمح كسلاح حرب! لكنّ بوتين الأرثوذكسي لم يسمع للبابا ولم يستأنف تصدير القمح.

في يوم 5 إبريل/نيسان، ألمح بوتين إلى أنّ نقص الأسمدة أمر لا مفر منه، ويتعين على روسيا أن تراقب بعناية صادرات الأسمدة «إلى الدول المعادية لنا». وهو دليل آخر على استخدام الغذاء كسلاح. وهو ما تأكد بعد أسبوع من تهديدات بوتين، حيث أعلن رئيس الوزراء الروسي وقف تصدير الأسمدة تماماً. منع بوتين تصدير الأسمدة يحرم المزارعين حول العالم من 50 بالمائة من إمدادات الأسمدة الآزوتية. غياب الأسمدة يؤدي إلى انخفاض إنتاج القمح وجميع المحاصيل، ما يقضي على فرص تعويض فجوة القمح المفتعلة في أوكرانيا. لكن، هل يمكن لبوتين أن يخلق أزمة غذاء عالمية، لمواجهة الحصار الغربي ومساومة الولايات المتحدة في أوكرانيا؟!

نعم، يمكن أن ينجح بوتين في إحداث أزمة قمح عالمية تهدد استقرار الشعوب والأنظمة السياسية حول العالم. وسيساعده في ذلك تراجع الإنتاج في دول إنتاج وتصدير القمح التقليدية بفعل موجة جفاف غير مسبوقة، والتي تضرب أقاليم إنتاج القمح من اتجاهاتها الأربعة، وهي ظاهرة نادرا ما تحدث في نفس الموسم الزراعي. حيث تأكد انخفاض صادرات الولايات المتحدة من القمح بنحو 7 ملايين طن عن العام الماضي بسبب الجفاف. وكذلك في الأرجنتين والهند بمعدل 10 ملايين طن لكلّ دولة ولنفس السبب. وقريب من هذا الانخفاض في فرنسا، أكبر منتج ومصدر للقمح في الاتحاد الأوروبي.